REMALD
المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
سلسلة
مؤلفات وأعمال جامعية
146
2022

رهان الحكامة الأمنية في حماية البيئة الاجتماعية

الدكتور رشيد البوني

تقديم

الدكتور ابراهيم كومغار

أستاذ التعليم العالي في القانون العام ونائب عميد مكلف بالبحث العلمي
بكلية الحقوق، إيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير
عضو جمعية فقهاء القانون البيئي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية شريك LexisNexis

منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
سلسلة « مؤلفات وأعمال جامعية »

رهان الحكامة الأمنية في حماية البيئة الاجتماعية

الفهرس

❑ **تقديم** 25
❑ **مقدمة عامة** 29
أولا : أهمية الموضوع 34
ثانيـــا: دوافع اختيار الموضوع 38
ثالثـــا : أهداف الدراسة 43
رابعـــا: إشكالية البحث وفرضياته 43
خامسا: المناهج المعتمدة في البحث 45

القسم الأول
حدود سياسة المدينة في تحقيق عدالة مجالية–اجتماعية في ظل الأزمة الحضرية

تقديم 49
الباب الأول: آفاق تحقيق عدالة مجالية في ضوء سياسة المدينة 51
الفصل الأول: سبل تحقيق عدالة مجالية من خلال رصد تجليات الأزمة الحضرية 53

المبحث الأول: الإكراهات المجالية المرتبطة بالمدن المغربية 53
المطلب الأول: مظاهر التمايز المجالي بالمدن المغربية 54
الفقرة الأولى: التطور التاريخي للمجال بالمدينة المغربية 54
الفقرة الثانية: مظاهر التمايز المجالي بالمدينة المغربية.....63
أولا– السكن العشوائي.....64
ثانيا– السكن الصفيحي 64
المطلب الثاني: الإكراهات الديموغرافية والعقارية 66
الفقرة الأولى: النمو الديموغرافي.....66
الفقرة الثانية: الإشكالات المرتبطة بالمعطى العقاري.....69
أولا– تعدد الأنظمة العقارية 69
ثانيا– ازدواجية النظام العقاري.....72
ثالثا– المضاربة العقارية 73
المبحث الثاني مرتكزات تحقيق عدالة مجالية بالمدن المغربية 74
المطلب الأول: إعمال الرقابة على تنفيذ وثائق التعمير 74
الفقرة الأولى: أهمية وثائق التعمير في ضبط توسع المجالات الحضرية 74
الفقرة الثانية: تعزيز دور الجماعات الترابية في إنفاذ قانون التعمير.....79
الفقرة الثالثة: دور الرقابة في تأطير الحركة العمرانية.....81
المطلب الثاني: استحضار البعد البيئي في تدبير المجال العمراني 84
الفصل الثاني: إكراهات التدبير الحضري في ضوء سياسة المدينة 87
المبحث الأول: إكراهات التدبير الحضري 88

المطلب الأول: تأثير التدبير الحضري على التنمية الحضرية 89
الفقرة الأولى: محدودية التخطيط الحضري في النهوض بالتنمية الحضرية 89
أولا– محدودية التخطيط الحضري.....90
ثانيا– إكراهات النهوض بالتنمية الحضرية.....91
الفقرة الثانية: تعدد المتدخلين في التدبير المحلي 94
المطلب الثاني: الإشكالات المتعلقة بالتنظيم الجماعي 97
الفقرة الأولى: إكراهات التنظيم الجماعي في ظل نظام وحدة المدينة 98
الفقرة الثانية: منطلقات تجويد تدبير الشأن الترابي المحلي 100
أولا– مبدأ التدبير الحر في ممارسة الاختصاصات 100
ثانيا– مبدئي التعاون والتضامن بين الجماعات الترابية 101
المبحث الثاني: سياسة المدينة تصور جديد للتدبير الحضري.....104
المطلب الأول: الإطار العملي لسياسة المدينة.....105
الفقرة الأولى: الخصائص المرتبطة بتفعيل سياسة المدينة.....105
أولا– خصائص سياسة المدينة.....105
ثانيا– مبادئ تفعيل سياسة المدينة.....107
الفقرة الثانية: المجالات المستهدفة بسياسة المدينة.....108
الفقرة الثالثة: مرتكزات اعتماد سياسة المدينة كآلية للتدبير الحضري 110
أولا– مقومات تبني سياسة المدينة 110
ثانيا– غايات تبني سياسة المدينة.....112

المطلب الثاني: المرجعيات المؤسساتية لسياسة المدينة 117
الفقرة الأولى: سياسة المدينة من خلال الرؤية الملكية 118
الفقرة الثانية: التصور الحكومي لسياسة المدينة.....124
المطلب الثالث: مقارنة بين سياسة المدينة بالمغرب وفرنسا 125
خلاصة الباب الأول 132
الباب الثاني: حدود سياسة المدينة في تحقيق عدالة اجتماعية.....135
الفصل الأول: سياسة المدينة حصيلة تراكمات في تدبير السياسات الحضرية والاجتماعية.....137
المبحث الأول: سياسة المدينة حصيلة تراكم سياسات حضرية متعاقبة.....138
المطلب الأول: سياسة إعداد التراب الوطني.....138
الفقرة الأولى :المبادئ الأساسية الموجهة لإعداد التراب.....139
أولا– تدعيم الوحدة الوطنية.....140
ثانيا– تنمية ممركزة على الإنسان 140
ثالثا– النجاعة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي 140
رابعا– الانسجام بين الإنسان ومجاله.....141
خامسا– الديمقراطية والمشاركة.....141
الفقرة الثانية: التوجهات الكبرى لسياسة إعداد التراب.....141
أولا– الرفع من الآداءات الاقتصادية.....141
ثانيا– تأهيل الموارد البشرية.....142
ثالثا– توجيه السياسة الحضرية لخدمة أهداف سياسة المدينة.....142
رابعا– صيانة وتدبير الموارد الطبيعية.....142

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية.....143
الفقرة الأولى: الإطار التوجيهي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية.....144
الفقرة الثانية: المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية.....144
المطلب الثالث: الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية.....146
الفقرة الأولى: محاور الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية.....147
الفقرة الثانية: الإنجازات المترتبة عن تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية.....148
المطلب الرابع: سياسة المدن الجديدة.....150
الفقرة الأولى: الاكراهات المرتبطة بإحداث المدن الجديدة بالمغرب.....151
أولا– مدينة تامنصورت.....152
ثانيا– المدينة الجديدة تامسنا.....152
ثالثا– المدينة الجديدة الساحل– لخيايطة.....153
رابعا– المدينة الجديدة الشرافات.....154
الفقرة الثانية: محدودية الإطار القانوني المرتبط بإنشاء المدن الجديدة.....154
المبحث الثاني: سياسة المدينة تراكمات في تدبير الشأن الاجتماعي.....155
المطلب الأول: تبني المبادئ المتعلقة بالمذكرة 21.....156
المطلب الثاني: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....157

الفقرة الأولى: التنظيم الهيكلي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....158
أولا– الأجهزة المتدخلة على المستوى الترابي.....158
ثانيا– الأجهزة المتدخلة على المستوى المركزي.....159
الفقرة الثانية: مرتكزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 159
الفقرة الثالثة: الأهداف المرحلية لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....160
أولا– المرحلة الأولى: 2005-2010 160
ثانيا– المرحلة الثانية: 2011-2015 161
المطلب الثالث: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....161
الفقرة الأولى: مرجعيات اعتماد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....162
أولا– الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الوثيقة الدستورية.....162
ثانيا– الاستراتيجية الحكومية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....163
الفقرة الثانية: الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....164
أولا– القانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات 164
ثانيا– مشروع قانون رقم 72.11 المتعلق بالتجارة المنصفة.....165
ثالثا– مشروع القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني 165

المطلب الرابع: السياسة العمومية لمحاربة السكن غير اللائق 165
الفقرة الأولى: برامج السياسة العمومية للنهوض بالسكن الاجتماعي 168
أولا– البرنامج الخاص بمحاربة السكن غير اللائق 168
ثانيا– البرنامج الاجتماعي 200.000 سكن.....168
ثالثا– البرنامج الوطني مدن بدون صفيح 168
رابعا– البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي 170
الفقرة الثانية: الإكراهات المرتبطة بتدبير السكن الاجتماعي 171
المطلب الخامس: السياسة العمومية للنهوض بقطاع الشباب 171
الفقرة الأولى: الإستراتجية الوطنية المندمجة للشباب.....173
الفقرة الثانية: اختلالات الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.....174
الفصل الثاني: مستوى العدالة الاجتماعية ارتباطا بحصيلة سياسة المدينة.....177
المبحث الأول: تقييم الحصيلة الاجتماعية لسياسة المدينة.....177
المطلب الأول: حصيلة سياسة المدينة على مستوى البرامج الاجتماعية.....178
الفقرة الأولى: البرامج الاجتماعية المرتبطة بسياسة المدينة 179
أولا– سياسة القضاء على أحياء الصفيح.....179
ثانيا– برنامج تحسين جودة السكن في المجال الحضري.....184
ثالثا –النهوض بالمساكن الآيلة للسقوط 186

رابعا– السكن الاجتماعي 188
الفقرة الثانية: تمويل البرامج الاجتماعية لسياسة المدينة 193
أولا– الأغلفة المالية المرصودة في بداية انطلاق سياسة المدينة.....193
ثانيا– الأغلفة المالية المرصودة في مجال تحسين جودة السكن.....194
ثالثا– الأغلفة المالية المرصودة لصيانة المساكن الآيلة للسقوط.....195
رابعا– تمويل برامج مدن بدون صفيح والسكن الاجتماعي والمدن الجديدة.....195
المطلب الثاني: المؤشرات المرتبطة بتدني مستوى العدالة الاجتماعية.....197
الفقرة الأولى: ارتباطات الفقر بالهشاشة الاجتماعية واللامساواة الاقتصادية 197
أولا– مراحل تطور ظاهرة الفقر بالمغرب 199
ثانيا– التغير الكمي لمؤشرات الفقر والهشاشة وعدم المساواة الاقتصادية بالمجال الحضري.....201
الفقرة الثانية: البطالة 207
أولا– المفاهيم والبيانات المتعلقة بالبطالة 208
ثانيا– تغير نسب البطالة في المجال الحضري.....211
المبحث الثاني: حدود سياسة المدينة ارتباطا بمؤشر العدالة الاجتماعية 215
المطلب الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية 215

المطلب الثاني: محدودية الآثار الاجتماعية لسياسة المدينة على مؤشر العدالة الاجتماعية 219
خلاصة الباب الثاني 230
خلاصة القسم الأول 231

القسم الثاني

رهان الحكامة الأمنية في تدبير اختلالات البيئة الاجتماعية الحضرية

الباب الأول: تنامي مظاهر العنف الحضري من خلال تجليات التهميش والإقصاء الاجتماعي 237
الفصل الأول: الهامشية الحضرية، من التهميش والإقصاء إلى العنف الاجتماعي 239
المبحث الأول: ارتباطات الهامشية الحضرية بالتهميش والإقصاء الاجتماعي 240
المطلب الأول: الهامشية الحضرية 240
الفقرة الأولى: الهامشية الحضرية في ضوء جدلية المركز والهامش 241
الفقرة الثانية: أبعاد الهامشية الحضرية 244
أولا– الهامشية وضعف المشاركة السياسية 245
ثانيا– الهامشية الاقتصادية وتنامي الاقتصاد غير المهيكل 247
ثالثا– الهامشية وإشكالية الفوارق الاجتماعية 250
المطلب الثاني: الجدل المفاهيمي للتهميش والإقصاء الاجتماعي 254

الفقرة الأولى: التهميش والإقصاء، المفاهيم والدلالات 254
أولا– مفهوم التهميش الاجتماعي 255
ثانيا– مفهوم الاقصاء الاجتماعي 257
الفقرة الثانية: التهميش والإقصاء في السياق المغربي 261
أولا– وضعية قطاع التشغيل.....262
ثانيا– قطاع الصحة.....263
ثالثا– إشكالية التعليم.....265
المبحث الثاني: ارتباطات العنف الاجتماعي بالبيئة الحضرية الهامشية.....269
المطلب الأول: المفاهيم والنظريات المفسرة للعنف الاجتماعي.....269
الفقرة الأولى: الإطار المفاهيمي للعنف الاجتماعي.....270
أولا– مفهوم العنف في سياقه الاجتماعي 270
ثانيا– بعض المفاهيم المرتبطة بالعنف.....274
الفقرة الثانية: النظريات المفسرة للعنف.....277
أولا– النظرية الاقتصادية في تفسير العنف 277
ثانيا– تفسير العنف في النظريات البيئية 278
ثالثا– النظريات السيكولوجية المفسرة للعنف.....279
رابعا– العنف في بعض النظريات السوسيولوجية.....282
المطلب الثاني: علاقة البيئة الحضرية الهامشية بالعنف الحضري.....284
الفقرة الأولى: مفهوم البيئة الحضرية 284
الفقرة الثانية: علاقة التهميش بالممارسة الاحتجاجية والعنف الحضري 287

الفصل الثاني: السلوك الانحرافي والإجرامي كمظاهر للعنف الاجتماعي 293

المبحث الأول: الارتباطات المفاهيمية والنظرية للسلوك الانحرافي والإجرامي 294

المطلب الأول: المفاهيم والنظريات المفسرة للسلوك الانحرافي والاجرامي 295

الفقرة الأولى: مسببات السلوك الانحرافي 295

أولا– تشكل السلوك الانحرافي بسبب المتغيرات الاجتماعية 295

ثانيا– تشكل السلوك الانحرافي وفق المتغيرات النفسية ... 297

الفقرة الثانية: النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الانحرافي 299

المطلب الثاني: الاتجاهات القانونية والاجتماعية في تحديد مفهوم الجريمة 306

الفقرة الأولى: الاتجاه القانوني في تحديد مفهوم الجريمة 307

أولا– الركن القانوني للجريمة 309

ثانيا– الركن المادي للجريمة 310

ثالثا– الركن المعنوي للجريمة 312

الفقرة الثانية: الاتجاه الاجتماعي في تحديد مفهوم الجريمة 313

المبحث الثاني: واقع الجريمة من خلال المعطيات الإحصائية 316

المطلب الأول: التطرف الديني المفرز للخلايا الإرهابية 317

المطلب الثاني: الجرائم المتعلقة بالتعاطي للمخدرات 320

المطلب الثالث: الجرائم المتعلقة بالعنف الأسري 326

المطلب الرابع: الجرائم المتعلقة بالدعارة، العنف الجنسي والاتجار بالبشر 329
الفقرة الأولى: الجرائم المرتبطة بالدعارة 329
الفقرة الثانية: الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي 331
الفقرة الثالثة: الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر 333
المطلب الخامس: جرائم مختلفة 335
خلاصة الباب الأول 338
الباب الثاني: رهان الحكامة الأمنية في حماية البيئة الاجتماعية الحضرية 339
الفصل الأول: اعتماد الحكامة الأمنية بغاية إصلاح قطاع الأمن 341
المبحث الأول: الاطار المرجعي للحكامة الأمنية 342
المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالحكامة الأمنية 342
الفقرة الأولى: مفهوم الأمن 342
الفقرة الثانية: مفهوم الحكامة الأمنية 346
أولا– مفهوم الحكامة 346
ثانيا– مفهوم الحكامة الأمنية 350
المطلب الثاني: مرجعيات اعتماد الحكامة الأمنية لإصلاح قطاع الأمن 352
الفقرة الأولى: المؤسسة الملكية كمرجع لاعتماد الحكامة الأمنية من خلال المفهوم الجديد للسلطة 352
الفقرة الثانية: الحكامة الأمنية في الوثيقة الدستورية 354
الفقرة الثالثة: المرجعية الدولية لتبني مفهوم الحكامة الأمنية ... 358

الفقرة الرابعة: المرجعية العربية لتبني مفهوم الحكامة الأمنية ..360
الفقرة الخامسة: المرجعية الوطنية من خلال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة 362
المبحث الثاني: مرتكزات اعتماد الحكامة الأمنية لإصلاح قطاع الأمن 363
المطلب الأول: الشفافية.....364
المطلب الثاني: المساءلة بإعمال الرقابة على أعمال الأجهزة الأمنية.....366
الفقرة الأولى: الرقابة الداخلية للسلطة الرئاسية والمحلية 367
أولا– الرقابة الداخلية للسلطة الرئاسية لموظفي الأجهزة الأمنية.....367
ثانيا– الرقابة المحلية لعامل العمالة أو الإقليم على الأجهزة الأمنية 367
الفقرة الثانية: رقابة السلطة القضائية 368
الفقرة الثالثة: رقابة البرلمان 370
أولا– دور اللجان البرلمانية في تتبع السياسة الأمنية.....371
ثانيا– دور لجان تقصي الحقائق في تتبع التدخلات الأمنية.....371
الفقرة الرابعة: رقابة المؤسسات الدستورية المستقلة.....372
أولا– المجلس الوطني لحقوق الإنسان 372
ثانيا– رقابة مؤسسة الوسيط.....373
المطلب الثالث: الشرعية.....374

الفصل الثاني: الدور التنموي للحكامة الأمنية من خلال حماية البيئة الاجتماعية الحضرية 377

المبحث الأول: دور الحكامة الأمنية في حماية البيئة الاجتماعية من خلال مرفق الأمن الوطني 378

المطلب الأول: تمظهرات الحكامة الأمنية بمرفق الأمن الوطني 378

الفقرة الأولى: القرب في آليات اشتغال المديرية العامة للأمن الوطني 379

أولا– القرب عن طريق تحسين أساليب الاستجابة لطلبات النجدة 379

ثانيا– القرب من خلال تكثيف التواجد الأمني بالمناطق الحضرية 380

ثالثا– رقمنة أعمال المصالح الأمنية لتبسيط مساطرها الإدارية 384

رابعا– القرب بالتواصل والانفتاح على المنابر الإعلامية وفعاليات المجتمع المدني 387

خامسا– القرب الداخلي من خلال النهوض بالموارد البشرية 388

الفقرة الثانية: الشفافية والتخليق كمرتكزات لربط المسؤولية بالمحاسبة بمرفق الأمن الوطني 394

أولا– الشفافية في عمل الأجهزة الأمنية بمرفق الأمن الوطني 396

ثانيا– التخليق في عمل الأجهزة الأمنية بمرفق الأمن الوطني 397

الفقرة الثالثة: الشرعية في عمل الأجهزة الأمنية بمرفق الأمن الوطني 398
المطلب الثاني: دور مرفق الأمن الوطني في حماية البيئة الاجتماعية الحضرية 403
الفقرة الأولى: حماية البيئة الاجتماعية من خلال الموازنة بين الحفاظ على النظام العام وممارسة الحريات 403
الفقرة الثانية: حماية البيئة الاجتماعية من خلال مكافحة الجريمة 405
أولا- مكافحة الجريمة بتحديث البنيات الأمنية لمرفق الأمن الوطني 405
ثانيا- مكافحة الجريمة بإعمال آليات التعاون الخارجي في المجال الأمني 410
ثالثا- انعكاسات تحديث المرفق الأمني والتعاون الدولي على معدلات الجريمة 415
الفقرة الثالثة: حماية البيئة الاجتماعية من خلال إدماج السجناء وتهذيب الأحداث 421
أولا- حماية البيئة الاجتماعية من خلال إدماج السجناء. 422
ثانيا- حماية البيئة الاجتماعية من خلال تهذيب الأحداث 425
المبحث الثاني: الحكامة الأمنية بغاية النهوض بالتنمية. 429
المطلب الأول: دور مؤسسة الوالي في توطيد علاقة الأمن بالتنمية 431
الفقرة الأولى: المهام التدبيرية لمؤسسة الوالي في إطار اللاتمركز الإداري 431

أولا– الدور الأمني للوالي في إطار اللاتركيز الإداري.....432
ثانيا– الدور التنموي لمؤسسة الوالي في إطار اللاتركيز الإداري 435
الفقرة الثانية: تدبير الوالي لسياسة المدينة في إطار الجهوية المتقدمة.....436
المطلب الثاني: آفاق نموذج تنموي لإعادة التوازن للبيئة الاجتماعية.....441
الفقرة الأولى: جهود الدولة على المستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية 442
أولا– النهوض بالقطاعات الحيوية وأنظمة الحماية الاجتماعية.....443
ثانيا– النهوض بالبنية التحتية.....447
ثالثا– النهوض بالتنمية الصناعية.....447
رابعا– النهوض بالتنمية الاقتصادية.....447
الفقرة الثانية: السجل الاجتماعي الموحد كمدخل للتقليص من حدة الفوارق الاجتماعية وتخفيف الضغط على الأجهزة الأمنية 448
خلاصة الباب الثاني 451
خلاصة القسم الثاني.....452
❑ **خاتمة عامة** 453
❑ **قائمة الملاحق** 457
❑ **لائحة المراجع**.....469

د. رشيد البوني

- حاصل على الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير، سنة 2019.
- حاصل على شهادة الماستر المتخصص في القانون العام، الأمن وتدبير المخاطر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، سنة 2015.
- حاصل على شهادة الإجازة المهنية في العلوم الأمنية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، سنة 2009.
- حاصل على شهادة الإجازة في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سنة 2004.

Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement

Collection « Manuels et Travaux Universitaires »

2022 • N° 146

Première édition

L'enjeu de la gouvernance sécuritaire dans la protection de l'environnement social

Rachid EL BOUNI

ISBN : 978-9920-643-57-3

149 Dh